الأهرام

المصدر : الحياه

التاريخ : ٢٨ نوفمبر ٢٠٠١

رحلة "الأفغان الجزائريين" من الجماعة الى تنظيم "القاعدة" (الحلقة السادسة)

البدء بتصفية الأجانب ونقل المعركة الى الخارج

□ تناولت الحلقة الخامسة شبكة الجماعات المسلحة في الدول العربية. وتتحدث حلقة اليوم عن انتشار الشبكة في الدول الأوروبية والمواجهات الدموية التي اندلعت في بعض المدن والعواصم وخصوصاً فرنسا.

□ *الجزائر - محمد مقدم*

■ في نيسان (ابريل) ١٩٩٦ تمكنت أجهزة الامن الأوروبية من تفكيك شبكة كبيرة تتولى تزويد «الجماعة الاسلامية المسلحة» الجزائرية الاسلحة في منطقة بين لوكسمبورغ وبلجيكا وهولندا بتنسيق بين الأجهزة الامنية الفرنسية والبلجيكية والبريطانية.

وفي مدينة روتردام عثرت السلطات الامنية على وثائق لـ«الجماعة الاسلامية المسلحة» اشارت بوضوح إلى اسم جمال زيتوني الذي كان يوجّه الأوامر لعناصر الشبكات الموجودة في اوروبا.

وبدات هذه القضية في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ في منطقة باستونغ في جنوب بلجيكا حين تمت مطاردة ليلية لشابين عربيين في سيارة مشبوهة فرمى احدهما قنبلة يدوية على رجال الدرك ما ادى الى اصابة احدهم بجروح خطيرة.

وسمحت عمليات التنصت التي قامت بها الأجهزة الامنية باكتشاف نواة إسلامية بوسنية في منطقة بورغ شيفلانغ في لوكسمبورغ.

وعثر في مدينة روتردام الهولندية الساحلية على مسدس رشاش في سيارة فيها بعض شظايا قنبلة يدوية أشارت التحقيقات انها جاءت من مدينة سارايفو.

وسمحت التحقيقات الواسعة التي قامت بها الأجهزة الأمنية في نيسان ١٩٩٦ باعتقال عدد من الناشطين الإسلاميين مثل علي محمد الماجدة وهو مغربي من انصار «الجماعة الاسلامية المسلحة» الجزائرية.

وسمحت سلسلة من التحريات الغربية التي اجريت في بريطانيا بالتعرف على تنظيم «الجماعة الاسلامية المسلحة» في أوروبا واهم خلاياه في خمس دول. وكشفت المعلومات الأمنية عن بعض الناشطين الأوروبيين الذين يدعمون «الجماعة المسلحة الجزائرية» كما هي الحال في البوسنة مثل جاسمين ميلاتسوفيتش (١٩ سنة) وناستريت جيزوفوفيتش (٢٤ سنة).

واكتُشفت شبكات اخرى في جمهورية التشيك وفي المانيا فضلاً عن السويد وبريطانيا وإسبانيا التي اندمجت فيها شبكة «الجماعة المسلحة» في شبكات الهجرة السرية وتزوير الوثائق الجزائرية والهويات الاوروبية وخصوصاً الفرنسية والإيطالية والإسبانية.

وفي عام ١٩٩٥ اكتشفت اجهزة الاستخبارات الغربية الدور المهم لشبكة البوسنة في توفير الأسلحة لـ«الكتائب» الجزائرية. وأوصلت التحريات إلى مجموعة «الأفغان الجزائريين» الذين نشطوا في زغرب (كرواتيا) تحت غطاء «مركز الكفاح للإغاثة» الذي كان يتولى إدارته احمد هلال الحمياني وهو من «الأفغان الجزائريين» يعتقد أن له صلة قوية بقمر الدين خربان الذي يعد من أبرز «العسكريين» في «الجبهة الإسلامية للإنقاذ».

وينشط في المانيا عدد من القياديين القريبين من «الإنقاذ» والجماعات المسلحة، ومن ابرز هؤلاء رابح كبير (رئيس الهيئة التنفيذية لـ«جبهة الإنقاذ» في الخارج) الذي وصلها برأ عام ١٩٩٣ عبر كل من فرنسا وإسبانيا والمغرب وتمكن من الحصول على اللجوء السياسي عام ١٩٩٤.

ويمثل مصطفى آيت الهادي وهو من مواليد بلدية حسين داي في العاصمة رأس شبكة «الجماعة السلفية للدعوة والقتال» في أوروبا بحسب ما تذكر تقارير أمنية في الجزائر.

وفي بلجيكا كانت العمليات الأولى لناشطي «الإنقاذ» تكتسي طابعاً عسكرياً محضاً وإن كانت هناك محاولات لتغطيتها ببعض الوجوه السياسية في «الإنقاذ» مثل عبدالكريم ولد عدة الذي كان في الأصل رئيس مكتب الجبهة في منطقة مستغانم (٣٥٠ كلم غرباً).

وهناك عبدالكريم غماتي في سويسرا التي تؤوي عدداً كبيراً من ناشطي «الإنقاذ» ومؤيدي «الجماعة الاسلامية المسلحة» مثل مراد دهنية (استاذ فيزياء) ومبروك بن عطية (رجل اعمال) ومصطفى حابس (عضو شورى) ومصطفى براهيمية (استاذ في الاقتصاد) والتحق بهم في ما بعد احمد الزاوي وعدد آخر من قيادات الجماعة التي فضلت النشاط من مواقع ثابتة.

وتعد إيطاليا من الدول التي حاولت الحفاظ على صلات التعاون الاقتصادي مع الجزائر في الوقت الذي غادرت غالبية الشركات الجزائرية مواقع الاستثمار والشراكة التي كانت في البلد قبل انطلاق اعمال العنف عام ١٩٩٢ التي طاولت الأجانب الذين تعتقد الجماعات المسلحة أنه كان لهم دور في مساعدة الحكومة الجزائرية.

وتوافرت مطلع التسعينات ظروف ملائمة لناشطي «الإنقاذ» و«الجماعة المسلحة» قبل ان يتعرضوا لاحقاً للملاحقة من سلطات الأمن الفرنسية للاشتباه في ضلوعهم في التفجيرات التي هزت مترو باريس عام ١٩٩٥.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

وشملت هذه العمليات الشبكات التي كانت توفر الدعم اللوجيستي لـ«الجماعة الاسلامية المسلحة» في الجزائر، وكان رئيس هذه الشبكة لونيسي الذي عمل لمصلحة «جبهة الإنقاذ» في البداية قبل أن يجد نفسه وسط تنظيم الإسناد لـ«الجماعة المسلحة».

وعلى رغم ان الولايات المتحدة هي البلد الوحيد، من مجموع الدول الكبرى، الذي لم يستهدف الجماعات الإسلامية المسلحة رعاياه لأسباب عدة، إلا أن تزايد تدفق العناصر المشتبه في انتمائهم إلى «الجماعة الاسلامية المسلحة» على الولايات المتحدة عبر مكاتب إدارة الهجرة، أثار قلق أجهزة الأمن الأميركية التي رصدت تزايد توافد عناصر «الجماعة» إلى العالم الجديد.

ولعل خروج انور هدام عن «ديبلوماسيته» كرئيس البعثة البرلمانية لـ«الإنقاذ» في الخارج ومشاركته في حكومة الوحدة لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة» الجزائرية ثم تبنيه مطلع ١٩٩٥ العملية الانتحارية التي نفذتها «الجماعة الاسلامية المسلحة» ضد المحافظة المركزية للأمن في العاصمة الجزائر لعبت دوراً مهماً في قرار إدارة الهجرة الأميركية توقيفه عام ١٩٩٧.

الحرب على فرنسا

تشير مصادر سياسية إلى أن الحكومة الاشتراكية في فرنسا كانت اول من اعترض على وقف العسكريين في الجزائر المسار الانتخابي الذي فازت به «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» المحظورة مطلع ١٩٩٢، وهي لذلك بادرت، بمباركة الرئيس الراحل فرانسوا ميتران، إلى وضع تسهيلات محسوسة لاستقبال عناصر «جبهة الإنقاذ» والمتعاطفين معها، خصوصاً بعد التصريح الشهير الذي ادلى به الرئيس الفرنسي، إذ قال: «يتوجب على الحكومة الجزائرية استئناف المسار الانتخابي».

لكن مشكلة السلطات الفرنسية ان غالبية من اضطروا إلى الفرار نحو فرنسا او بريطانيا كانوا من المتشددين الذين سرعان ما اندمجوا في شبكات دعم «الجماعة الإسلامية المسلحة». وانقسم ناشطو «الإنقاذ» إلى شبكات صغيرة كانت تضمن المهمات الأساسية وهي:

- الدعاية السياسية للقضية في الجزائر.
- تنظيم عملية تهريب السلاح نحو الجبال الجزائرية.
- جمع الاموال.
- تزوير الوثائق لضمان تنقل عناصر «الجماعة» في حرية.

ومن فرنسا بدأ انتشار الشبكة الجزائرية نحو أهم المدن الأوروبية حيث جرى تشكيل شبكات دعم في كل من إيطاليا وسويسرا وبلجيكا وإسبانيا. وكان الهدف الأساس ضمان نقل السلاح من البوسنة إلى الجزائر.

ومع مجيء حكومة اليمين في فرنسا عام ١٩٩٣ برئاسة ادوار بالادور ووزير داخليته شارل باسكوا بدأت قواعد اللعبة تتغير إزاء الوضع في الجزائر، خصوصاً بعد تعرض عدد من الفرنسيين الى التصفية الجسدية التي كانت تعتبرها «الجماعة الإسلامية المسلحة» مجرد «إشارات تحذير».

وتذكر معلومات مستقاة من مصادر ديبلوماسية أن الحكومة اليمينية أعدت منذ الأشهر الأولى تقارير أشارت إلى تنامي «خطر الجماعات الإسلامية الجزائرية في فرنسا»، خصوصاً وسط المغتربين وابناء الجيل الثاني في الضواحي، التي تشهد كثافة عالية للرعايا من الدول المغاربية، حين بدأت أولى عمليات ارسال الشباب إلى افغانستان والبوسنة لتلقي التدريبات العسكرية.

وتطلبت عملية تقويم الوضع وجمع المعطيات الضرورية اكثر من عام خلصت بعدها السلطات الفرنسية إلى ضرورة ملاحقة ناشطي الشبكة الجزائرية. لكن «الجماعة الإسلامية» رأت أنها قد تنجح في ممارسة الضغوط على فرنسا وبدأت في تكثيف العمليات ضد الرعايا الفرنسيين في الجزائر واستهدفت في وقت لاحق مصالح فرنسا الاقتصادية، لكن ذلك لم يغير شيئاً في الموقف الرسمي للحكومة الفرنسية.

ومع مطلع عام ١٩٩٤ بدأت السلطات الفرنسية إجراءات تفكيك هذه الشبكات وشملت قطاعاً واسعاً من عناصر «الجماعة الإسلامية المسلحة»، ما أدى، بحسب ما تؤكده ايضاً مصادر امنية، إلى اضطراب شديد في تحرك عناصر «الجماعة» في فرنسا وتهريب السلاح نحو الجزائر، وهو التطور الذي عزز قناعة «الجماعة الإسلامية المسلحة» بكون السلطات الفرنسية «خرقت» القاعدة المتبعة وهي عدم المساس بمصالحها في فرنسا ما دامت هي لم تمس بأمنها الوطني.

وكان الاعتقاد وسط ناشطي «جبهة الإنقاذ» المحظورة في الخارج هو ان السلطات الفرنسية تتعاون مع السلطات الأمنية في الجزائر لضرب «الجماعة المسلحة»، وهو الانطباع الذي ناكد عدم صوابه لاحقاً.

وخلال صيف ١٩٩٤ قررت «الجماعة الإسلامية» نقل الحرب ضد فرنسا إلى الداخل وجرى التفكير في عملية استعراضية من شأنها إخضاع الحكومة إلى ضغوطها المتزايدة التي هددت بشلّ عمليات التزويد بالأسلحة والذخيرة في وقت كانت «الجماعة» في أبرز مراحل قوتها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

«الجماعة» تبدأ في تصفية الأجانب

بدأت تهديدات «الجماعة الإسلامية المسلحة» ضد الأجانب مع بداية حزيران (يونيو) ١٩٩٣ حين وجه ناشطون من التنظيم المسلح في منطقة الغرب الجزائري تهديداً مباشراً إلى الأجانب، وعبروا بوضوح في رسالة التحذير عن رغبتهم في وقف الاستثمارات الأجنبية التي كانت ترد إلى الجزائر لشل الاقتصاد الوطني تمهيداً لإسقاط نظام الحكم.

وبتاريخ ٢١ ايلول ١٩٩٣ قتل متخصصان في الهندسة المدنية من الجنسية الفرنسية (٢٥ و٣٢ سنة) كانا يشتغلان في الفرع المغربي للشركة الفرنسية للأشغال العمومية «جي تي ام» في مدينة سيدي بلعباس (٤٠٠ كلم غرباً).

وخلال تشرين الأول ١٩٩٣ اشارت التقديرات الرسمية إلى وجود ٧٠ الف اجنبي بينهم ٢٥ الف فرنسي. وفي هذه الفترة بدأت العمليات التي تستهدف الأجانب تأخذ منحى متصاعداً، إذ قتل تقنيان من روسيا في ١٦ منه في مدينة الأخواط (٤٠٠ كلم جنوباً) وبعد ثلاثة ايام من هذه العملية اختطف ثلاثة تقنيين ايطاليين وعُثر على جثثهم في مدينة تيارت (٤٠٠ كلم غرباً). وبتاريخ ٢٤ منه خطف ثلاثة موظفين في القنصلية الفرنسية في شارع نيلملي الذي يتوسط قلب العاصمة وجرى إطلاق سراحهم يومي ٣٠ و٣١ من الشهر نفسه ومعهم رسالة وقعها المدعو سي عبدالله الملقب بـ«ابو مريم» وهو امير «الجماعة الإسلامية المسلحة» في وسط العاصمة (قتل في ايلول ١٩٩٤) وجاء فيها أن «الجماعة تمنح الأجانب مهلة شهر واحد لمغادرة الجزائر، ومن تجاوزوا هذا الأجل سيلقون حتفهم الواحد تلو الاخر».

ويلاحظ تقرير فرنسي أن ضحايا الجماعات المسلحة من الأجانب ينتمون إلى مجموعات أربع وهي:

١ - أوروبا الغربية: بلجيكا، إسبانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا (وهي البلدان التي قامت فيها الأجهزة الأمنية بتفكيك بعض الشبكات).

٢ - الدول العربية: تونس وفلسطين.

٣ - مجموعة المعسكر الاشتراكي سابقاً: بيلوروسيا، رومانيا، روسيا، أوكرانيا وكرواتيا.

٤ - القارة الأميركية: كندا.

ولا يوجد في قوائم ضحايا «الجماعة المسلحة» وسجلاتها اي من رعايا الولايات المتحدة والمانيا واليابان، على رغم وجودهم بكثافة في الجزائر.

... الصيف الأسود في فرنسا

بعد التأثيرات السلبية التي تركتها عملية تحويل الطائرة الفرنسية نحو مرسيليا والتهديدات التي بدأت تبرز على الأمن الفرنسي تقرر الشروع في عمليات سرية واخرى علنية لملاحقة ناشطي شبكة «الجماعة الإسلامية المسلحة» والتضييق على انشطتها حتى في بقية الدول الأوروبية.

وأثر هذا الوضع في طبيعة العلاقات بين «الجماعة» والسلطات الفرنسية، وقرر امير «الجماعة» نقل الحرب إلى التراب الفرنسي، فاستهدفت في البداية كل من تعتقد «الجماعة» انهم يشكلون خطراً على أمن عناصرها، وبادرت إلى قتل احد ابرز ناشطي «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» الشيخ عبدالباقي صحراوي في ٢١ حزيران ١٩٩٥ في الدائرة ١٨ في باريس برصاصة في الراس. ويعتقد أن صحراوي اعترض على اختراق «الجماعة المسلحة» اهم قاعدة جرى الالتزام بها في اوروبا وهي عدم المساس بالمصالح الغربية في بلادها لأكثر من سبب.

وبعد شهر من هذه العملية التي لم يعثر على منفذيها بدأت العمليات الاستعراضية على الارض الفرنسية بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٩٥ وشملت في البداية تفجير قنبلة تقليدية صنعت من قارورة غاز في محطة سان ميشال للقطارات في باريس، وأدت الى مقتل سبعة أشخاص وإصابة ٨٤ آخرين بجروح. وفي ١٧ آب (اغسطس) انفجرت قنبلة في ساحة شارل ديغول في الدائرة الثامنة في باريس أدت إلى إصابة ١٧ شخصاً بينهم ثلاثة في حال خطيرة.

وفي ٢٦ آب ١٩٩٥ اكتشفت قوات الأمن الفرنسي قارورة غاز حولت إلى قنبلة في السكة الحديد للقطار السريع الذي يربط بين باريس وليون في منطقة «لورون» وأدى ذلك إلى لهيب كبير بسبب خلل في جهاز التفجير. وبتاريخ ٣ ايلول ١٩٩٥ حدث انفجار جزئي لعبوة بدائية في سوق شارع «ريتشارد لونوار» في الدائرة ١١ في باريس ما أدى الى إصابة أربعة أشخاص بجروح.

وفي ٤ ايلول ١٩٩٥ اكتشفت قارورة غاز حولت إلى قنبلة تم فيها حشو ٢٥ كلغ من المواد المتفجرة ووضعت في احد المراحيض العمومية القريبة من السوق في شارع «لاكونفونسيون» في الدائرة ١٥ في باريس وتسبب الخلل الذي حدث في العبوة في انتشار السنة اللهب من دون ان يخلف ضحايا. وفي ٧ ايلول انفجرت سيارة مفخخة قرب مدرسة يهودية في منطقة «فيلوربان» في مدينة رون قبل لحظات من خروج التلاميذ وخلفت إصابة ١٤ شخصاً بجروح خفيفة. وبتاريخ ٦ تشرين الأول انفجرت قنبلة بالقرب من محطة «ميترو البيت الأبيض» (ميزون بلانش) في الدائرة ١٣ في باريس وأوقعت ١٣ اصابة بجروح خفيفة. ويوم ١٧ تشرين الأول انفجرت قنبلة في سكة الحديد في الخط «سي» للقطارات السريعة في باريس وسببت إصابة ٢٩ شخصاً بجروح. وفي الإجمال ادّت العمليات التسع التي نفذتها «الجماعة الإسلامية المسلحة» في فرنسا، منذ مقتل الشيخ عبدالباقي صحراوي، الى مقتل تسعة أشخاص وإصابة ١٦٠ آخرين بينهم ٢٠ شخصاً في حال خطيرة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ملاحقة "الجماعة المسلحة" في فرنسا

يعتقد بعض التقارير الإعلامية ان الجزائري بوعلام بن سعيد الذي حكم عليه القضاء الفرنسي بالسجن ٣٠ عام هو الرأس المفكر لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة» التي دبرت تفجيرات مترو باريس في صيف ١٩٩٥، إضافة إلى عدد من العمليات الاخرى التي شهدتها الأراضي الفرنسية في السنة نفسها مثل التفجير الفاشل الذي استهدف القطار السريع الذي يربط بين ليون وباريس في ٢٦ آب ١٩٩٥. وكان اعتقل في فرنسا برفقة آخرين حوكموا بمن فيهم خبير المتفجرات إسماعيل آيت بلقاسم.

ويشير بعض التقارير الى أن الخيط الذي مكّن الأمن الفرنسي من توقيف بوعلام بن سعيد هو توصل المحققين إلى أدلة تثبت تلقيه من رشيد رامدة تحويلات مالية من لندن مصدرها مكتب تابع لأسامة بن لادن في الخرطوم.

لكن أحد مؤسسي «الجماعة الإسلامية المسلحة» عمر شيخي يؤكد في روايته ان العملية كانت فعلاً من تدبير «الجماعة» الجزائرية، وتولى متابعتها، خلال تلك الفترة، مسؤول اللجنة الخارجية في «الجماعة» المدعو رضوان أبو بصير وان الفكرة تعود أساساً إلى عهد شريف قوسمي.

وتشتبه الأوساط الفرنسية في كون عدد من المتورطين في تفجيرات باريس لهم صلة مباشرة بما يعرف بـ«عصابة روبيه» المدينة الواقعة في شمال فرنسا التي فككتها الشرطة إثر معركة سقط فيها ضحايا في ١٩٩٦ للاشتباه في محاولة القيام بعمليات عنف عدة بينها محاولة تفجير مركز للشرطة قبيل عقد قمة مجموعة الدول الصناعية السبع في ليل.

ويذكر ان الشرطة الفرنسية تسلمت قبل اسابيع من السلطات البريطانية الجزائري رشيد رامدة الذي اعتقلته في تشرين الثاني ١٩٩٥ بناء على طلب قدمته فرنسا لمحاكمته بتهمة التورط في قضية تفجيرات المترو في صيف ذلك العام. وكان طلب تسليم رامدة إلى فرنسا محور معركة قضائية دامت ست سنوات، ومرت عبر اكثر من محكمة من بو ستريت ماستريت إلى المحكمة العليا، إلى مجلس اللوردات الذي كان آخر هيئة قضائية ترفض طلب استئناف قرار الترحيل قبل سنتين ونصف سنة.

ويعتقد انه سيتم لاحقاً إعادة محاكمته مع عناصر آخرين من الجماعات المسلحة بتهمة المشاركة في اعتداءين، استهدف الأول محطة المترو السريع في سان ميشال وخلّف ثمانية قتلى و٥١ جريحاً والثاني أمام محطة مترو «البيت الأبيض» وأوقع ٨١ جريحاً. وتبنّت «الجماعة الإسلامية المسلحة» الجزائرية هذه الاعتداءات التي قلبت موازين العلاقة بين فرنسا و«الجماعة» بصفة لا رجعة فيها، ما ادخل القضاء الفرنسي في مهمة مارثونية لملاحقة عناصر الشبكة الذين انتشروا في ما بعد في اكثر من بلد.

ويمثل أمام القضاء الفرنسي منذ أشهر ٢٤ عنصراً في شبكة دعم خلفية لـ«الجماعة الإسلامية المسلحة» الجزائرية. ويعتقد أن هذه الشبكة التي فككت عام ١٩٩٧ تورطت في تنظيم عمليات تهريب اسلحة إلى الجزائر في سيارات انطلقت من مدينة مرسيليا على ساحل المتوسط إضافة إلى اوراق هوية مزيفة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية